أثر العنونة البيئية على المبادلات التجارية الجزائرية

د. تيقاوي العربي، جامعة أدرار

د. ساوس الشيخ، جامعة أدرار

ملخص :

العنونة البيئية أحد أدوات الإدارة البيئية تعطي معلومات عن منتج أو خدمة من ناحية الأثر البيئي خلال دورة حياته، والعنونة البيئية لقيت رواجاً في عدة بلدان في العالم وخاصة منها المتقدمة وأصبحت العنونة البيئية كشرط أساسي للسماح بدخول السلع إلى الأسواق العالمية، مما أثر على القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية.

الكلمات المفتاح : العنونة البيئية؛ الايزو؛ الصادرات؛ الواردات.

Abstract :

Eco-labelingremains one of theenvironmental managementtoolsgiving data abouta product or servicein terms ofenvironmental impactduringits life cycle. Therefore, environmental labelinghas become massively knowninseveral countries in theworld, especially thedeveloped.Eco-labeling stays a prerequisiteto allow the importationof goods intothe world market, thus affecting thecompetitiveness of Algerian exports.

***Keywords*:**eco-labeling; ISO; exports;imports.

مقدمة :

يواجه العالم مشاكل بيئية خطيرة ومردها إلى الأنواع المختلفة من التلوث، والذي نسب الجانب الأكبر فيه إلى التلوث الناتج عن قطاع الأعمال وعلى الأخص القطاع الصناعي. وارتبطت بذلك قضايا البيئة بقضايا التنمية التي تطورت إلى نموذج منشود هو نموذج التنمية المستدامة، الذي يراعي التوازن في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

هذا التحدي دفع الى عقد مؤتمرات عالمية لحماية البيئة أشهرهم مؤتمر ريو عام 1992، وهو ما زاد من وعي المستهلكين في الأسواق ولاسيما في الدول الصناعية، وزادت رغبتهم في تشجيع المنتجات التي تراعي اعتبارات حماية البيئة في كل مراحل إنتاجها واستهلاكها، وهي المنتجات التي أطلق عليها مصطلح "صديقة البيئة"، بدأ التفكير في استخدام قوى السوق لتشجيع هده النوعية من المنتجات، وتواكب ذلك مع تطور فكر الإدارة البيئية من مجرد الاعتماد على التشريعات ووسائل الرقابة والتحكم إلى ضرورة استخدام آليات السوق والعمل على التأثير في قرارات الشراء لدى المستهلكين من خلال مجموعة كبيرة من الآليات منها العنونة البيئية.

تتبلور إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي في معرفة ما مدى تأثير العنونة البيئية على المبادلات التجارية الجزائرية.

و للإجابة على هذه الإشكالية تفترض الدراسة وجود تدني في حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات الجزائرية مقارنة بحجم الاستيراد نظراً لعدم مطابقة الصناعات الجزائرية مع المعايير البيئية من حيث وضع العلامة البيئية.

ولمعالجة الإشكالية السابقة تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور كما يلي:

أولاً. ماهية العنونة البيئية؛

ثانياً. أهم نماذج العنونة البيئية؛

ثالثاً: واقع استخدام العنونة البيئية في الجزائر.

أولاً. ماهية العنونة البيئية :

مرت العنونة البيئية[1] بعدة عقبات حتى تبلورت فككرتها وأضحى لها تأثير على مجالات عديدة إن على المستوى المؤسساتي أو الوطني، فكيف يا ترى تبلورت هذه الفكرة؟ وما هو مفهومها؟ وما هي الشروط الواجب توافرها فيها وفوائدها؟

1. لمحة عن نشأة وتطور فكرة العنونة البيئية :

العنونة البيئية كونها حديثة نسبيا على الساحة الاقتصادية، ليس لها جذور قديمة تحدد لها تعريف واضح ومكونات، كما أنها ليست إلزامية في تصاريحها كالضوابط الاجتماعية أو الاقتصادية أو القانونية، على النقيض من ذلك، العنونة البيئية تستخدم في عدة تخصصات، ومع ظهورها دولياً ولد مزيج من المؤيدين والدعاة لها والمنتقدين والرافضين لها، سواء الممارسين أو الأكاديميين[2].

ظهرت المبادرات الأولى في مجال العنونة البيئية في أوربا أوائل 1970 ونهاية 1980 – أول عنونة بيئية وهي الملاك الأزرق عام 1978 التي ظهرت في ألمانيا– في البداية كنوع من الشركات المعتمدة بهدف وضع ميزة للمنتجات "الصديقة للبيئة" أو في شكل شهادات أجهزة القطاع الخاص، بالنسبة للخصائص الخاصة بالمنتج (على سبيل المثال المركبات الخالية من الكلوروفلوروكربون، ...الخ)، أو أيضا على عموم الإعلانات التي تتوافق مع البيئة، المنسوبة لمجموعة

---

[1] يطلق عليها أحياناً العلامة البيئية أو العنونة البيئية وتم اعتماد هذا الأخير كترجمة للمصطلح الانجليزي.Eco-label

[2] williams, wendy , **eco-labelling: a socio-economic analysis**, doctoral thesis, wu Vienna university of economics and business, 2004, p27.

واسعة من السلع (على سبيل المثال مواد النظافة البيئية، الورق القابل للتدوير، ...الخ)، بالإضافة لذلك، في كثير من الأحيان كانت العنونة البيئية تستخدم كأدلة تسويقية، وغالباً ما تكون غير مدعومة بالمعايير العلمية الصحيحة، وبناء على ذلك كانت معلومات العنونة البيئية محرفة عن نتائجها. للحد من انتشار العنونة الغير مصرح بها التي تدرج مؤشرات غامضة، انضم العديد من البلدان لبرامج العنونة البيئية غير إلالزامية على المستوى الوطني، وتستند هده الأنظمة في وضعها لمنهجية تقييم الأثر البيئي، الارتباط بالعمليات الإنتاجية والتصاريح التي تضمن المعلومات الصحيحة، من حيث تحسين الكفاءة البيئية لأداء العملية و/أو المنتج.[1]

الذي اصدر العنونة CEEوفي سنة 1990 انشأ الاتحاد الأوربي المجلس البيئية (Ecolabel I 23 الصادرة بتاريخ 92/880 رقم) غير الإلزامية في اللائحة المتعلقة بـ CEE 1980/2000مارس 1992، بعد ذلك تم تعديل لوائح (Ecolabel II)، بشأن خطة الاتحاد الأوربي للاستفادة من التغلب على الصعوبات العديدة الناجمة عن الاختلاف في النظم الوطنية للعلامات البيئية الطوعية المتاحة عن طريق علامة أوربية لـ "التمييز البيئي" خلال دورة حياتها ككل، ومعرفة المتطلبات الصارمة التي وضعها الاتحاد الأوربي في المعايير

[1] Maria Proto, et al, "Eco-labels: a sustainability performance in benchmarking?", **Management of Environmental Quality: An International Journal**, (2007), Vol. 18 Iss: 6, pp.669 -683.

البيئية، ثم بعد ذلك أصدرت المنظمة الدولية للتوحيد والقياس مجموعة من المعايير ISO14020 تستند على عدم إلزامية المشاركة من سلسلة 14020.[1]

2. مفهوم العنونة البيئية:

لقد تناول العديد من الباحثين مفهوم العنونة البيئية كأداة Eco-labels جديدة للإدارة البيئية وخلق التعاون فيما بين أطراف المنتج والعميل، وتعددت تسمياتها لكن الهدف واحد وهو الحماية البيئية، هناك من أطلق عليها اسم البطاقة البيئية Eco-labels، وآخرون أطلقوا عليها اسم العنونة البيئية Environmental ، نظرا Green Mark، وأيضا هناك من أطلق عليها اسم العنونة الخضراء label لكونها أداة تسويقية، ولكنها تختلف عن العنونة التجارية، وعليه نحاول سرد بعض تلك المفاهيم كما يلي:

تعريف المنظمة العالمية للتوحيد والقياس للعلامات البيئية والتصاريح باعتبارها أحد أدوات الإدارة البيئية معناه وضع علامات أو بطاقات توفر معلومات عن المنتج أو الخدمة نسبة إلى خصائصها البيئية بحيث يستطيع المشتري استخدام هده المعلومات عند المفاضلة بين المنتجات أو الخدمات[2].

لمفهوم العنونة البيئية EPA كما أشارت وكالة حماية البيئة الأمريكية على أنه غالبا ما تلصق ما يعرف بالعنونة البيئية على المنتجات Eco-labels من قبل الجهات المصنعة للإشارة إلى العملاء على أن المنتجات مستوفية

---

[1] **Ibid.**

[2] ISO 14021 (1999): Environmental labels and declarations -- Self-declared environmental claims, International Organisation for Standardisation (ISO), Geneve, p p 1-2.

للمعايير البيئية، ويمكن تطوير هده المعايير من قبل القطاع الخاص، من خلال الوكالات العامة التي هي تحت سلطتهم أو بالاشتراك مع الجهات المعنية وخبراء من القطاعين العام والخاص[1].

أما المفوضية الأوربية للبيئة European Commission Environment فقد عرفت Eco-labels على بعض على أنها ماركة توضع على المنتجات، تسمح للعملاء بالتفضيل من بين تلك التي تم الاعتراف على أنها أقل ضرر بالبيئة، Eco-labels هي أشكال توضع بشكل طوعي على وفق معايير بيئية محددة، وهي مفتوحة أمام كل الشركات وتمنح بطريقة غير تمييزية.[2]

ويعرفها Gian & Deborah , 2010 على أنها من الأدوات التي تهدف إلى التواصل مع العملاء المحتملين ومشاركة المنتجين في استيعاب الآثار الخارجية التي تنتج عن تصنيع واستخدام منتجاتها. وتستند تماما مثل هذه الأدوات على دراسة السوق، ولكن يرجع ذلك إلى حقيقة أن العنونة البيئية تنطوي على معلومات عن الأداء البيئي، لدى فإنه يمكن أن تساعد قوى السوق في خياراتهم نحو أهداف الكفاءة الاقتصادية والبيئية. في مثل هذا الإطار يعتبر سعر البيع المعلمة الوحيدة التي يستند إليها المستهلك في اختياراته، وبالتالي يفتح المجال أمام

---

[1] U.S. Environmental Protection Agency, **Introduction to Eco-Labels and Standards**, 12/02/2012, http://www.epa.gov/ooaujeag/standards/

[2] European Commission Environment, **The concept of Eco-labels**, 14/02/2012, http://ec.europa.eu/environment/gpp/gpp_and_eco_labels_en.htm

المنافسة السليمة بين الشركات يمكن أن تتم على أساس كل من القضايا البيئية والاقتصادية[1].

ويضيف كلا من Christopher Bruce & Andrea Laroiya, 2007 تعريف للعنونة البيئية على أنها ادعاء من جانب المنشأة على أنها تراعي الاعتبارات البيئية في طرق الإنتاج والتوزيع، هده الإدعاءات غالباً ما تكون في صورة ثابتة على المنتجات؛ ولكنها يمكن أن تتخذ أيضاً شكل من الإعلانات Eco-labelsالتي يقدمها مندوبي المبيعات، وبالتالي يشير هدا التعريف على أن تدخل ضمن أدوات التسويق الأخضر[2].

يتفق التعريف السابق إلى حد ما مع ما أشار إليه كلا من Rex & Baumann, 2007 تعتمد على أدوات التسويق Eco-labels على أن الأخضر التي من شأنها مساعدة المستهلكين على اتخاذ قرارات بشأن الاختيار ما بين منتجات معينة، وكشف المعلومات التي توضح لهم كيفية التقليل من التأثيرات البيئية للمنتج، ومساعدتهم في التعرف على إجراءات الإنتاج المرتبطة بالمنتج، ويختصر مفهوم Eco-labels بساطة كلا من Childs & Whiting, 1998 على أنه مؤشر للأداء البيئي للمنتج[3].

---

[1] Gian Andrea Blengini, Deborah J. ShieldsSource , Green labels and sustainability reporting : Overview of the building products supply chain in ItalyType, **Management of Environmental Quality: An International Journal,** Volume: 21, Issue: 4, 2010, pp 477-493.

[2] Christopher Bruce and Andrea Laroiya, The Production of Eco-Labels, **The Official Journal of the European Association of Environmental and Resource Economists**, Volume 36, Number 3, 2007, pp275–293.

[3] Elham Rahbar, Nabsiah Abdul Wahid, Ethno-Cultural Differences and Consumer Understanding of Eco-Labels: An Empirical Study in Malaysia, **Journal of Sustainable**

3. الشروط الواجب توافرها في العنونة البيئية :

هناك مجموعة من الاشتراطات المحددة للعنونة البيئية من أهمها[1]:

أ- أنها تمنح بواسطة طرف ثالث محايد بناء على مجموعة محددة من المعايير.

ب- مصداقية المعلومات التي توفرها العنونة البيئية عن المنتج أو الخدمة.

ج- دقة المعلومات التي توفرها عن الجوانب البيئية للمنتج وقابليتها للثبات وسهولة فهمها، حيث أن الجوانب البيئية هي أي تغير بيئي ضار أو نافع نتج عن تفاعل عناصر المنتج.

د- ألا تؤدي إلى خلق معوقات في حركة تبادل التجارة الدولية.

هـ- أن تأخذ في اعتبارها جميع الجوانب البيئية المحتمل حدوثها خلال كل مراحل دورة حياة المنتج.

و- يجب استخدام البيان التوضيحي إذا كانت العنونة البيئية غير مفهومة إلا إذا كانت هذه العنونة البيئية سارية المفعول في جميع الظروف وبدون شروط.

4. فوائد العنونة البيئية:

أصبحت العنونة البيئية أداة مفيدة للحكومات في تشجيع الممارسات البيئية السليمة، أما بالنسبة للشركات فهي تفيدها في تحديد وخلق الأسواق على المستوى المحلي أو حتى الدولي لمنتجاتها المفضلة بيئيا، كما أن العديد من البلدان الآن

Development, Vol 3, No 3, 2010, Canadian Center of Science and Education, pp 255-262.

[1] زينب عبد الله أحمد جميل، **إطار مقترح لتحقيق التكامل بين نظم جمع ومعالجة المخلفات وصناعة التعبئة والتغليف بالتطبيق على المخلفات البلاستيكية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2004، ص 135.

لها شكل من أشكال العنونة البيئية في مجال معين، بينما البعض يفكر في تطوير برامج للعنونة البيئية تكون حاسمة وواضحة الأهداف للنجاح بها في جميع أنحاء العالم، في حين أن القائمين على وضع العنونة البيئية يعبر عنها بأشكال مختلفة، بغرض تحقيق أحد الأهداف التالية[1]:

4-1. الحماية البيئية:

المحافظة على البيئة وحمايتها عموما هو الهدف الأساسي، من خلال برامج العنونة البيئية، والبرامج الحكومية والغير حكومية تسعى إلى التأثير في قرارات المستهلك، وتشجيع إنتاج واستهلاك السلع المفضلة بيئيا، وتوفير والاستفادة من الخدمات المفضلة بيئيا. في هذا الصدد العنونة البيئية بمثابة احد القوى السوقية التي تهدف إلى إحداث تحسينات في نوعية البيئة. محدد البيئية قد يشمل الأهداف التالية :

- تشجيع كفاءة إدارة الموارد المتجددة لضمان توافرها لأجيال المستقبل؛
- تعزيز كفاءة استخدام الموارد غير المتجددة، بما في ذلك أنواع الوقود الأحفوري؛
- تسهيل تخفيض، إعادة استخدام وإعادة تدوير النفايات الصناعية والتجارية للمستهلكين؛
- تشجيع وحماية النظم البيئية وتنوع الأنواع؛
- تشجيع الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في المنتجات.

4-2. تشجيع الابتكار والقيادة الصديقة للبيئة:

[1] Global Ecolabelling Network, INTRODUCTION TO ECOLABELLING, 12/02/2012, http://www.globalecolabelling.net/docs/documents/intro_to_ecolabelling.pdf

برامج العنونة البيئية، من خلال منح وتعزيز وجود العنونة البيئية، تقدم حافز للسوق وللشركات المبتكرة للبيئة والتجديد، من خلال تقديم منتجات التي تقلل من الضغوط على البيئة، يمكن للشركات إنشاء أو تعزيز مكانتها في السوق والصورة الإيجابية لها في أوساط المستهلكين، محققة بذلك ميزة (وربما إقناع غيرها من الشركات على أن تحذو حذوها). عموما، يتم وضع معايير العنونة البيئية على مكافأة فقط الأداء الأفضل بيئيا في فئة من فئات المنتجات. معظم البرامج بشكل تدريجي ومتزايد تهدف إلى رفع المعايير التي تشجع المنتجين ومقدمي الخدمات لمواكبة الجديد والفرص الناشئة لتحسين الأداء وتحولات السوق.

4-3. بناء وعي استهلاكي للقضايا البيئية :

يمكن لبرامج العنونة البيئية, أن تستخدم أيضا لزيادة وعي المستهلك حول قضايا البيئة والآثار المترتبة على خياراتهم. في البلدان التي توجد فيها درجة عالية من الوعي الاستهلاكي العنونة البيئية موثوق بها أن توفر معلومات بشأن التأثيرات البيئية للمنتجات في السوق ذلك انه مطلوب لتعزيز مجموعة من المنتجات ذات العنونة البيئية. في البلدان التي لا يملك المستهلكين إقبال كبير على الاهتمامات البيئية بحيث يمكن استخدامها لتعزيز الإجراءات المفيدة بيئيا.

4-4. تحقيق ميزة تنافسية :

ذلك أن العنونة البيئية تمكن من إبراز القيمة التنافسية للمنتجات التي تحملها (أي لا تضر بالبيئة) وزيادة الطلب عليها بإبراز مزاياها البيئية وبالتالي

خفض الآثار السلبية على البيئة بحيث يصبح دافع الحصة السوقية (زيادة نصيب السلع من السوق) هو استمرار التحسين البيئي[1].

أن العنونة البيئية وسيلة فعالة للاتصال D'Souza et al, 2006 ويرى بالعملاء وتزويدهم بالمعلومات عن فوائد المنتج ومميزاته والسلامة البيئية له والتي تساعدهم في مرحلة صنع القرار، كما أن العنونة البيئية يمكن عرضها باستخدام رموز أو رسائل، والعنونة البيئية تقدم للشركة الدعم بطريقتين هما:

- استعادة ثقة المستهلك في المنتجات الخضراء من خلال توافق المنتجات بيئيا (التأثير الضئيل على البيئة)؛
- تقديم صورة خضراء للشركة، وهذه الصورة تسمو إلى سمعة الشركة.

ثانياً. أهم نماذج العنونة البيئية:

ظهرت مجموعة من النماذج المختلفة للعلامات البيئية منها ما هو وطني، ومنها ما هو إقليمي أو دولي، لعلى من بين أهمها نموذج المنظمة العالمية للتوحيد وبرنامج الاتحاد الأوربي للعنونة البيئية، والنموذج ISOوالقياس في سلسلة 14020 الألماني الملاك الأزرق.

للعلامات البيئية : ISO1. نموذج المنظمة الدولية للتوحيد والقياس

) مجموعة من المعايير ISOاحددت المنظمة الدولية للتوحيد والقياس (تشمل عدم إلزامية المشاركة، من سلسلة 14020، والتي تنظم وتبسط مجالات معقدة

[1] زينب عبد الله احمد جميل، **المرجع السابق الذكر**، ص 135.

جدا في العنونة البيئية وتوحيد المنهجيات على أساس نظم العنونة البيئية[1]، حيث صنفت وفق هدا العنونة البيئية إلى ثلاث مجموعات[2]:

1-1. النوع الأول:

عنونة النوع تندرج تحت مسمى (عنونة الكفاءة البيئية الطوعية)، وهي تمنح بمعرفة طرف ثالث بشكل طوعي استنادا إلى مجموعة من المعايير بحيث يمكن مقارنة مجموعة ما من السلع والخدمات طبقا لتلك المعايير، وبحيث تأخذ في الاعتبارات كل مراحل دورة حياة المنتج، ومن الأمثلة على ذلك معيار منح العنونة الأوربية التي يتم إصدارها على أساس نتائج النجاح في تطبيق دورة الحياة LCA تحت إشراف لجنة أداء تسويقية موجهة للمستهلكين الواعيين بيئيا، كضمان التعرف بشكل واضح للتميز البيئي[3].

1-2. النوع الثاني :

وهي عنونة معلومات يضعها المنتج بنفسه على ما ينتج من سلع أو خدمات، حيث يصرحون أن منتجاتهم تحمل علامة بيئية معينة (مثلاً صنعت دون مواد كيماوية مضرة بالأوزون)، وضمان دقة المعلومات الواردة في العنونة البيئية.

1-3. النوع الثالث:

[1] Maria Proto, et al, **op cit**, pp 669-683.

[2] Gian Andrea Blengini, Deborah J. ShieldsSource , **op cit**, pp 477-493.

[3] **Ibid.**

وهي البرامج التي يتم تنفيذها بشكل طوعي والتي تهدف في النهاية إلى نشر معلومات عن الأداء البيئي للمنتجات بناء على مجموعة محددة وشفافة من المعايير يتم تحديدها بمعرفة طرف ثالث، وبشرط مراعاة الأداء البيئي في كل مراحل دورة حياة المنتج [1].

2. نموذج برنامج الاتحاد الأوربي للعلامات البيئية EU Ecolabel :

تم وضع نظام لمنح العنونة البيئية (EU Ecolabel Award Scheme) الشكل رقم 01، للمنتجات المعنونة التي لها أثر بيئي قليل وهو نظام اختياري ذلك أنه للمصنعين مطلق الحرية لاختيار وضع عنونة بيئية لمنتجاتهم أم لا.

الشكل رقم 01 : العنونة البيئية للاتحاد الأوربي

Source : European Commission, EU Ecolabel, , **op cit**,

وتعني الوردة الأوربية العنونة البيئية الأوربية المميزة وهي بمثابة العلامة المتبع من أجل التوضيح بأنها سلع ومنتجات خضراء، هذا المنهج الاختياري تم الاتفاق حوله بين الدول الأوربية لتشجيع السلع والخدمات الأكثر احتراماً للبيئة وهو منهج يستهدف المستهلكين لهذه السلع والبضائع، 23 منتج يمكن له بمقتضى

[1] **نفس المرجع والصفحة.**

القوانين الأوربية الحصول على هذا المنهج، وهذه الشروط أساساً للحصول على إسناد هذا المنهج تتعلق بخصوص ما يلي[1]:

- المواد الضارة بالبيئة؛
- تلوث الماء والهواء أثناء عملية الإنتاج.

هذا بالنسبة للقطاعات الصناعية أما القطاعات الخدمية على سبيل المثال

فإن شروط الإسناد تنقسم إلى إلزامية واختيارية كما يلي :

أ. الإلزامية :

تتعلق بالطاقة ومصادرها، المياه، مواد التنظيف، ومبيدات الحشرات، النفايات، خدمات أخرى كمنع التدخين، واستعمال وسائل النقل العمومية، نظم الإدارة بشكل عام.

ب. الاختيارية :

وهي تهم جوانب في مصادر الطاقة والمياه، والمواد الكيميائية الخطرة، وبعض الخدمات الأخرى كالإعلام والاتصال البيئي، تقديم الأغذية البيولوجية أو المنتجات المحلية وأخيراً جوانب أخرى تتعلق بنظم الإدارة.

[1] منية إبراهيم يوسف، **العنونة البيئية العلاقات بين التجارة والبيئة : التجربة التونسية نحو الاستدامة**، اجتماع الخبراء العرب حول العلاقات بين التجارة والبيئة الجامعة العربية، القاهرة، نوفمبر 2007، 2011/03/12، http://css.escwa.org.lb/sdpd11-13nov07/11.pdf

وقد أحدث هدا المنهج تطور في تقديم عدد التراخيص المقدمة للشركات خلال ظهوره سنة 1992، والشكل رقم 02 يوضح تطور عدد تراخيص العنونة البيئية للاتحاد الأوربي خلال الفترة 1992–2010 كما يلي :

الشكل رقم 02 : تطور عدد تراخيص العنونة البيئية للاتحاد الأوربي خلال الفترة 1992–2010

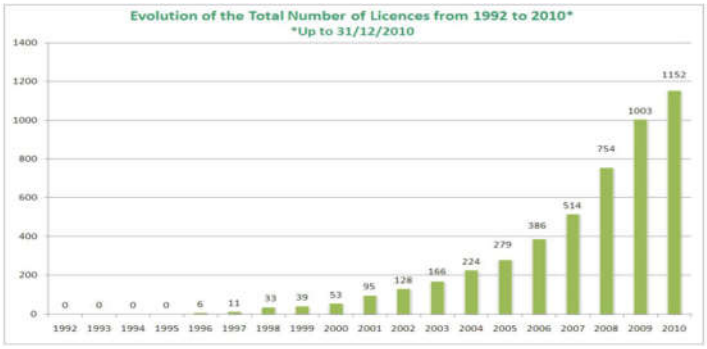

Source : European Commission, **op cit.**.

من خلال الشكل السابق يتضح أنه قدمت خلال سنة 1996 ست (6) تصاريح خاصة بنظام العنونة البيئية للاتحاد الأوربي، وتطور بشكل سريع نظراً لزيادة الوعي اتجاه المنتجات الخضراء في الاتحاد الأوربي حتى وصل سنة 2010 إلى 1152 ترخيص.

3– نماذج وطنية مختلفة للعنونة البيئية:

نتيجة لضيق مجال نظام العنونة البيئية للاتحاد الأوربي فقد اتجهت الدول لوضع المعايير الخاصة بها في إطار نظام العنونة البيئية (بما يتفق مع إرشادات الاتحاد الأوربي)، والجدول رقم 01 يوضح أهم البرامج الوطنية للعلامات البيئية[1].

الجدول رقم 01 : أهم البرامج الوطنية للعلامات البيئية

السنة	البلد	برنامج العنونة البيئية
1978	ألمانيا	Blue Angelالملاك الأزرق
1988	كندا	Environmental Choiceالخيار البيئي
1988	السويد	Good Green Buyشراء السلع الخضراء
1989	اليابان	Eco Markالعنونة الايكولوجية
1990	نيوزيلندا	Environmental Choice New Zealandالاختيار البيئي لنيوزيلندا
1991	النمسا	Austrian Eco-Labelالعنونة البيئية النمساوية
1991	الهند	Ecomarkالبطاقة الايكولوجية
1991	كوريا	Environmental Labellingالبطاقة البيئية
1992	الاتحاد الأوربي	EU Ecolabelالبطاقة البيئية للاتحاد الأوربي
1992	الو.م.أ	Green Sealالختم الأخضر
1992	فرنسا	NF-Environnement
1992	هولندا	Stichting Milieukeurهيكل المليكور
1992	الصين	Taiwan – Green Markالبطاقة الخضراء تايوان
1993	المجر	Hungarian Eco-labelling Programالعنونة البيئية المجرية
1994	اسبانيا	AENOR-Medio Ambienteالبطاقة البيئية
1994	تايلند	Thai Green Labelالبطاقة الخضراء التايلندية
1999	السويد	TCO
2000	هونج كونج	Green Label Schemeمخطط البطاقة الخضراء

[1] KOMMA CONSULTANTS BV, **Eco trade manual: environmental challenges for exporting to the European Union**, 1998, Rotterdam, CBI, p 23.

2000	جمهورية التشيك	البرنامج التشيكي للعلامة البيئية National Ecolabelling program
2001	استراليا	البرنامج الاسترالي للعلامة البيئية The Australian Ecolabel Program

Source: Maria Proto, Ornella Malandrino, Stefania Supino, **op cit**, 2007, pp 669-683.

وفيما يلي وصف لبعض تلك العنونة البيئية الوطنية :

3-1- الملاك الأزرق Blue Angel :

تعد عنونة الملاك الأزرق Blue Angel من 1978 والتي تم إعدادها عام [1] أقدم وأهم العنونة البيئية الرسمية في ألمانيا، وهو متاح لكافة أنواع السلع الاستهلاكية والصناعية بالرغم من استثناء الأدوية والمواد الغذائية من الإدراج في نظام العنونة البيئية في ألمانيا، وتختص العنونة البيئية الملاك الأزرق بالمنتجات الأقل تلوثاً للبيئة عن غيرها من المنتجات مع الأخذ في الاعتبار الأوجه البيئية ذات الصلة، والشكل رقم 03 يوضح شعارات هذه العنونة البيئية الوطنية في ألمانيا.

الشكل رقم 03: شعارات مختلفة للعلامة البيئة الملاك الأزرق Blue Angel

[1] komma consultants bv, **op.cit**, pp 30-31.

Source: Blue Angel, **The Blue Angel at a Glance,** 12/06/2012, http://www.blauer-engel.de/en/blauer_engel/whats_behind_it/index.php

ويوضح الشكل رقم 04 العناصر التي تتكون منها مختلف شعارات العنونة البيئية التي تمنحها العنونة البيئية الملاك الأزرق حسب هدف الحماية البيئية .

الشكل رقم 04 : عناصر شعار العنونة البيئة الملاك الأزرق Blue Angel

Source: Blue Angel, **op cit.**

يتضح من الشكل رقم 03 أن هناك اختلافات في الشعارات، حيث تتكون العنونة البيئية الملاك الأزرق من ثلاث عناصر كما هو موضح في الشكل رقم 04. وسنورد شرح لتلك العناصر الثلاث في ما يلي[1]:

- الرمز البيئي للأمم المتحدة في شكل حلقة زرقاء مع إكليل من ورق الغار وشخصية زرقاء مع الأسلحة الممدودة في وسطه.
- النص المحيط الدائري في أسفل القرص الدائري يحدد الخصائص البيئية الرئيسية لتلك المنتجات التي تحمل هذه العنونة، على سبيل المثال توفير الطاقة أو ضوضاء منخفضة .

[1] Blue Angel, **op.cit**.

- إشارة إلى مركزية المنتجات في أهداف الحماية، على سبيل المثال "توفير الموارد"، أي أن هناك أربع أصناف من أهداف الحماية كما هو محدد في الشكل رقم 04، حماية المناخ من التلوث، حماية الصحة، توفير الموارد، معالجة النفايات.

أما عملية التطوير الخاصة بالعنونة البيئية الملاك الأزرق فهي تشبه كثيراً نظيرته العنونة الأوربية، وذلك من خلال تجميع كافة المقترحات والتقييم المبدئي (Jury)، تقوم العنونة البيئية (UBA)لها من خلال الكيان الألماني المعروف باسم (Ecolabel) – وهي مجموعة مستقلة من ممثلين عن العلوم والصناعة والبيئة– (UBA)باختيار المقترحات الجديرة بالتقييم على نحو مفصل، ثم بعد ذلك يقوم بإعداد مسودة لشروط الحصول على العنونة البيئية (بمساعدة المستشارين بتقرير المعايير، (Jury Ecolabel)الخارجيين) ثم يقوم مجموعة الخبراء المستقلين وفي المرحلة الأخيرة يتم إعلان الإقرار من قبل الوزارة الفيدرالية للبيئة، عملية) قد تأخذ بعض الوقت (ثلاثة application-processالتقدم للحصول على العنوان (أشهر في المتوسط) حيث يتم تقسيمها لعدة خطوات فتقدم الشركة المعنية بالأمر " والذي يقوم بفحص RALطلبات التقدم للمعهد الألماني لاختبار وعنونة المنتج " . وفي حالة قبول (UBA)الشهادات لتقرير مدى تطبيق المعايير، وذلك بالتعاون مع الطلب يوقع المنتج عقداً مع المعهد الألماني لاختبار وعنونة المنتج، يفيد بإمكانية استخدامه لعلامة الملاك الأزرق[1].

3-2- هيكل الميليكور Stichting Milieukeur :

[1] komma consultants bv, **op.cit**, p 31.

في هولندة يعد هيكل الميليكور العنونة البيئية العامة أو السائدة، وتقتصر مجال هذه العنونة داخل الحدود الهولندية فقط، ويعد الجهاز المختص بنظام منح العنونة البيئية داخل هولندة " Stichting Milieukeur" هو المسئول عن تنظيم فعاليات نظام العنونة البيئية، وقد أنشأت الحكومة الهولندية هذا الجهاز المختص في أبريل عام 1992 بالتشاور مع كافة الجهات المعنية، والشكل قم 5 يوضح شعار العنونة البيئية الميليكور.[1]

الشكل رقم 05 : شعار العنونة البيئة الهولندية الميليكور

Source: SMK, **Certificatiesysteem voor duurzamere producten en diensten**, 12/06/2012, http://www.smk.nl/nl/s357/SMK/Programma-s/Milieukeur/c324-Milieukeur

ثالثاً: واقع استخدام العنونة البيئية في الجزائر.

لا يزال إدراك العنونة البيئة في الجزائر لم يجد الطريق له من طرف أصحاب المصالح سواء المستهلكين أو المنتجين أو السلطات ...الخ، على عكس الدول الأخرى التي سارعت لتطبيق وتطوير أدلة خاصة بها، وهو ما يشكل عائق أمام المنتجات الجزائرية إلى الولوج والمنافسة في الأسواق الدولية، وحتى السوق

[1] **Ibid**, pp 30-31.

المحلية في حالة تغير الوعي البيئي للمستهلك الجزائري تجاه أفضلياته الشرائية البيئية.

1. استخدام العنونة البيئية في الجزائر :

يمكن ربط استخدام العنونة البيئية في الجزائر بالحصول على شهادة ISO حيث تم تسجيل نسبة الحصول على مختلف أنواع الشهادات التي تمنحهم 14001 المنظمة العالمية للتقييس[1] 4.98% من إجمالي الشركات في الجزائرية في سنة 2007، كما أن الإقبال على التسجيل في شهادة ISO 14001 لم يجد الطريق إليه حتى سنة 2004 وبنسبة ضئيل جداً حيث بلغ عدد إجمالي الشركات الحاصلة على شهادة ISO 14001 حتى نهاية السنة ثلاثة شركات جزائرية، ثم تضاعف في نهاية عام 2005 ليصل العدد الإجمالي إلى ستة شركات، إلا أن سنة 2006 لم تشهد أي تسجيل لها، ليعود العدد الإجمالي إلى الارتفاع حيث وصل إلى 17 شركة نهاية سنة 2007 التي شهدت معدل قياسي في الإقبال على التسجيل بمعدل نمو وصل الى 183.33% عن السنة السابقة، ويواصل ارتفاعه ليصل العدد الإجمالي إلى 24 شركة في نهاية 2008 بمعدل نمو بلغ 41.18% عن سنة 2007.

كذلك هناك مجموعة من النقاط يمكن الإشارة لها بشان استخدام العنونة البيئية في الجزائر، وهي كما يلي:

- ✓ هناك بعض المصانع الجزائرية تضع العنونة البيئية على عبوات منتجاتها إلا أن استخدامها غير مرتبط بمنظومة الإدارة البيئية لهذه المصانع؛

[1] البنك الدولي، **بيانات**، 2012/02/25، http://api.worldbank.org/datafiles/IC.FRM.ISOC.ZS_Indicator_MetaData_ar_EXCEL.xls

- ✓ يتم غالبا وضع العنونة البيئية (إن وضعت) على العبوات في مكان غير ظاهر، بالإضافة لعدم جدوى هذه العنونة بالنسبة للمستهلك الذي لا يعرفها ولا يعرف الغرض منها؛
- ✓ لا توجد مطالبات من طرف العملاء لوضع أي علامة بيئية حيث لا يشكل وجودها أي قيمة سوقية في السوق الداخلي؛
- ✓ وضع العنونة البيئية لا يحمل المصنع تكاليف لان وضعها يتم بالطباعة أو النقش فقط؛
- ✓ وضع العنونة البيئية غالبا ما يتم فيه إهمال بيانات معينة مثلا التخلص الآمن من العبوات (أحيانا لعدم وجود بيانات تحدد طريقة التخلص من العبوات الخطرة).

2. الإطار القانوني للعنونة البيئية في الجزائر:

لم يشر المشرع الجزائري بشكل صريح إلى العنونة البيئية ولكن لمح لها في ما يتعلق بالوسم وإعلام المستهلك بكل ما يخص المنتج، على أساس أن في هذا الإطار الحقوق الأساسية للمستهلك المعترف بها عالميا، والتي هي[1]:

- حقه في الأمن؛

[1] وزارة التجارة، المديرية العامة لضبط النشاطات وتنظيمها، **مداخلة متعلقة بوسم المواد الغذائية**،
http://www.mincommerce.gov.dz/seminaire/etqprodaliar.htm

- حقه في الاختيار؛
- حقه في أن يصغى إليه؛
- حقه في الإعلام لكي يتسنى له الاختيار بصفة منيرة وعقلانية؛
- وبذلك حمايته من الإعلام المضلل والإشهار الكاذب أو كل ما يمكن أن يضره.

كما تم الإشارة إلا أن التكفل بحق المستهلك في الإعلام، لا بد أن يحقق باللغة الرسمية للبلد كما هو الحال عبر العالم، أي اللغة العربية فيما يخص الجزائر، وذلك في القانون 91- 05 المؤرخ في 16 جانفي 1991 والمتعلق بتعميم استعمال اللغة العربية حيث جاءت المواد التالية :

المادة 21: تطبع باللغة العربية وبعدة لغات أجنبية الوثائق والمطبوعات والأكياس والعلب التي تتضمن البيانات التقنية وطرق الاستخدام وعناصر التركيب وكيفية الاستعمال التي تتعلق على وجه الخصوص بما يأتي[1]:

- المنتجات الصيدلانية؛
- المنتجات الكيماوية؛
- المنتجات الخطيرة؛
- أجهزة الإطفاء والإنقاذ...
- على أن تكون الكتابة باللغة العربية بارزة في جميع الحالات.

المادة 22 : تكتب باللغة العربية الأسماء والبيانات المتعلقة بالمنتجات والبضائع والخدمات وجميع الأشياء المصنوعة أو المستوردة أو المسوقة في الجزائر، يمكن استعمال لغات أجنبية استعمالا تكميليا، تحدد كيفية تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

---

[1] **نفس المرجع.**

أما إعلام المستهلك حول خصائص المنتج فقد جاء في القانون 89-02 المؤرخ في 7 فبراير 1989 المتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك:

المادة 04: تكيف العناصر المنصوص عليها في المادة 3 من هذا القانون حسب طبيعة وصنف المنتج و/أو الخدمة بالنظر للخصوصيات التي تميزه والتي يجب أن يعلم بها المستهلك حسب ما تتطلبه البضاعة المعنية.

المادة 21: يجب أن تبرز العناصر المذكورة في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 3 في الوسم الذي يحمله المنتج و/أو الخدمة حسب طبيعته وصنفه تحت طائلة الحجز الفوري بقرار من السلطة الإدارية المختصة.

3. أثر انتشار العنونة البيئية في العالم على التجارة الخارجية الجزائرية:

إن مواجهة المخاطر البيئية التي يواجهها العالم تستحق الكثير من الجهود والاهتمام من قبل كافة دول العالم، كما تستحق قدرا كبيرا من التنسيق والعمل لكل من الطبيعي أن يكون المشترك في عدد من المجالات، وفي هذا الإطار فإنه نحو آخر المبادلات دولة الحق في مراقبة التأثيرات المحتملة التي تتضمنها على لحماية بيئتها ضد الأضرار المحتملة، غير أنه في التجارية مع باقي الدول الأخرى في – وإن كانت متفاوتة – نفس الوقت فإن على كل دولة مسؤولية مشتركة مواجهة مشكلات البيئة العالمية، إلا أن التوجهات المتزايدة للاعتبارات البيئية في التجارة الدولية أصبحت مصدر إزعاج متزايد من دول العالم وبخاصة الدول البيئية ذات النامية، فمثلا تمثل المغالاة في تطبيق المعايير البيئية ومنها العنونة المستويات العالية من قبل الدول المتقدمة نوعا من الحماية التجارية التي تراها

الدول النامية غير عادلة وتقلل من قدرتها على بلوغ الأسواق وتذهب أدراج الرياح بما قد تحوزه بعض تلك الدول من عناصر الميزة النسبية والقدرة التنافسية.[1]

يمكن إيضاح اثر التشريعات البيئية المتعلقة بالتجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوربي مند سنة 1994، وهي سنة بدايات إقرار الدليل الأوربي، وذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 02 : تطور صادرات الجزائر وارداتها إلى الاتحاد الأوربي وبيان معدل التغطية خلال الفترة من 1994-2009

البيان	القيمة بالمليون دولار							
	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الصادرات الجزائرية نجو الاتحاد الأوربي	5734	6638	8059	8663	6643	8058	13792	12304
الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي	5126	5689	5689	4930	5397	5152	5256	5903
معدل التغطية	111,86	116,68	141,66	175,72	123,09	156,4	262,40	208,44

البيان	القيمة بالمليون دولار							
	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات الجزائرية نجو الاتحاد الأوربي	12100	14503	18325	25593	28750	26833	41246	23186
الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي	6732	7954	10109	11219	11729	14427	20985	20772

[1] أصدقاء البيئة الالكترونيون، **التجارة والبيئة : الواقع والتوجهات**، 2012/03/13، http://www.eef.org.bh/trdnenv.htm

معدل التغطية	179,74	182,33	181,27	228,12	245,12	185,99	196,55	111,62

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

– ايات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر– مصر)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2011/2010، ص ص 150 162.

- O.N.S , l'algerie en quelques chiffres , resultat 1998-1999 , n 30 , edition 2000, p.59.

-Ministère des finances , Direction générale des douanes, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie , (période : 2009) ,centre nationale de l'informatique et des statistiques ,p.9.

-Banque d'Algérie , rapport annuel de la banque d'Algérie 2008,p.186.

يلاحظ من الجدول أن صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوربي بدأ من عام 1994 لم تشهد انخفاض وبالتالي لا يتضح تأثير إقرار دليل العنونة البيئية الأوربي نظرا لطبيعة الصادرات التي يستحوذ النسبة الأكبر عليها قطاع المحروقات، الذي يمثل معدل 97% من الصادرات، وهو ما يفسر اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات، وبما أن الاتحاد الأوربي يعتبر الشريك الاقتصادي الأول للجزائر تليه دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي OECD، وكلاهما اعتمد دليل للعنونة البيئية، فان التأثير يشمل التبادل خارج قطاع المحروقات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: تطور التركيبة السلعية لصادرات الجزائر خلال الفترة 1993-2010

السنوات	المواد الغذائية	الطاقة والمحروقات	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيزات الزراعية	سلع التجهيزات الصناعية	سلع استهلاكية	المجموع
1993	99	9 612	26	287	-	17	50	10091
1994	33	9893	33	137	0,4	3	22	10121,4
1995	110	9731	41	274	5	18	61	10240
1996	136	12494	44	496	3	46	156	13375
1997	37	13378	40	387	1	23	23	13889
1998	27	9855	45	254	7	9	16	10213
1999	24	12084	41	281	25	47	20	12522
2000	32	21419	44	465	11	47	13	22031
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19132
2002	35	18091	51	551	20	50	27	18825
2003	48	23939	50	509	1	30	35	24612
2004	59	31302	90	571	-	47	14	32083
2005	67	45094	134	651		36	19	46001
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2007	88	58831	169	993	1	46	35	60163
2008	119	77361	334	1384	1	67	32	79298
2009	113	44 128	170	692		42	49	45194
2010	315	55 527	94	1056	1	30	30	57053

Source : ministere des finance, direction generale des douane, **les réalisations des échanges extérieurs de l'algérie période : 1963–2010**, 12/03/2012,

http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Evolution%20du%20commerce%20ext%C3%A9rieurs%20de%20l'Alg%C3%A9rie%201963_201O.pdf

يلاحظ من الجدول أن التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية لم تتأثر منها إلا السلع الاستهلاكية وذلك منذ إقرار الدليل الأوربي للعنونة البيئية، حيث انخفضت الصادرات الجزائرية سنة 2010 ب 40% عن سنة 1993، وهو ما يبرر تأثير العنونة البيئية لما لها من صلة بالمستهلك الأوربي، كما شهدت سلع التجهيزات الزراعية تطور ملحوظ إلى غاية 2002 ومنها تدهورت صادرات سلع التجهيزات الزراعية حيث سجلت معدل انخفاض 95% في سنة 2003 عن سنة 2002.

أما باقي التركيبات شهدت تطور طفيف عدا قطاع الطاقة والمحروقات الذي شهد تطور ملحوظ، مما يبرر عدم تأثره بالعنونة البيئية نظرا لعدم ارتباطه بالاستهلاك المباشر ولكن بالصناعة، وعليه فإن الحاجة الملحة تدعو إلى تأهيل بيئي للمؤسسة الجزائرية لتواكب المتغيرات الدولية حتى تضمن قدرة تنافسية على المستوى الدولي.

خاتمة:

تواجه الدول تحديا بيئيا لما تسببه التنمية الصناعية من آثار بيئية سلبية تحتم على جميع الدول تبني أدوات الإدارة البيئية. ونظرا لدعم الجزائر للتنمية الصناعية بجميع أحجام الاستثمار الصغير والمتوسط والكبير سواء المملوك للدولة أو للقطاع الخاص فقد أصبح عليها التزام عالمي نتيجة نظم العولمة ومحددات

التجارة العالمية أن تحقق نظم الجودة في الإنتاج وفقا لما تتطلبه نظم ISO 14001 التي تدعم الحفاظ علي البيئة داخليا وخارجيا من خلال تبني أدوات الإدارة البيئية.

حيث انه، منذ أن استحدث الاتحاد الأوروبي العنونة البيئية في التسعينات أصبحت تلك العنونة من أبرز عوامل التفوق وإبراز شهرة عالمية مضافة للمنشآت الحاصلة عليها بل أصبحت من أهم مقومات المفاضلة للمستهلك في أن تكون المنتجات التي يقتنيها متوافقة بيئيا، وبالتالي من المتطلبات الجديدة للسوق العالمي.

وبالتالي أصبحت العنونة أداة ضرورية لا غنى عنها لترقية الصادرات الجزائرية، وأن التحسين المستمر من خلال الاهتمام بالبحث والتطوير واستخدام التكنولوجيا النظيفة يؤدي إلى الحفاظ على البيئة ويضمن صحة وسلامة الأفراد ويعمل في الوقت ذاته على دعم وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية في إطار تحقيق التنمية المستدامة خاصة في ظل المتغيرات التي حدثت في التجارة الدولية.

وعليه فان أهم النتائج المتوصل إليها تتمثل في:

- تعتبر العنونة البيئية علامة توضع على بعض المنتجات مما يسمح للمستهلكين التفضيل بينها وبين تلك التي تم الاعتراف على أنها أقل ضرر بالبيئة؛
- تعتبر العنونة البيئية أداة مفيدة للدول في تشجيع الممارسات البيئية السليمة المستوى المحلي أو الدولي لمنتجاتها المفضلة بيئيا؛

- زيادة وعي المستهلك حول قضايا البيئة والآثار المترتبة على خياراتهم حيث توجد في بعض الدول درجة عالية من الوعي الاستهلاكي بالعنونة البيئية بالمقارنة مع بعض الدول الأخرى؛
- ظهرت مجموعة من النماذج المختلفة للعلامات البيئية وطني أو إقليمي أو دولي؛
- يوجد إدراك ضعيف لموضوع العنونة البيئة في الجزائر حيث لم يجد الطريق له من طرف أصحاب المصالح سوء المستهلكين أو المنتجين.

التوصيات المناسبة لموضوع الدراسة تتمثل في ما يلي:

- مراجعة التشريعات البيئية والسياسات التجارية المتبعة في الجزائر، والعمل على إصدار التشريعات وتبني السياسات التي تتلاءم مع متطلبات نظام التجاري العالمي الجديد؛
- مساعدة وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على تبني المواصفات العالمية البيئية والعمل بها؛
- بناء منظومة علامة بيئية جزائرية مستقلة وفق الأنظمة المعمول بها عالميا ويكون الحصول على هذه العلامة أمراً اختيارياً بالكامل؛
- فحص المؤسسة أو المنتجات الحاصلة على علامات بيئية بشكل دوري للتأكد من أنها تعكس أحدث التطورات في التقنيات البيئية وتصميم المنتجات.

قائمة المراجع:

1) آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر– مصر)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر– باتنة، 2011.162/2010.

2) زينب عبد الله أحمد جميل، **إطار مقترح لتحقيق التكامل بين نظم جمع ومعالجة المخلفات وصناعة التعبئة والتغليف بالتطبيق على المخلفات البلاستيكية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2004.

3) منية إبراهيم يوسف، **العنونة البيئية العلاقات بين التجارة والبيئة : التجربة التونسية نحو الاستدامة**، اجتماع الخبراء العرب حول العلاقات بين التجارة والبيئة الجامعة العربية، القاهرة، نوفمبر 2007.

4) وزارة التجارة، المديرية العامة لضبط النشاطات وتنظيمها، **مداخلة متعلقة بوسم المواد الغذائية**.
http://www.mincommerce.gov.dz/seminaire/etqprodaliar.htm

5) أصدقاء البيئة الالكترونيون، **التجارة والبيئة : الواقع والتوجهات**، 2012/03/13،
http://www.eef.org.bh/trdnenv.htm

6) البنك الدولي، **بيانات**، 2012/02/25،
http://api.worldbank.org/datafiles/IC.FRM.ISOC.ZS_Indicator_MetaData_ar_EXCEL.xls

7) Banque d'Algérie , **rapport annuel de la banque d'Algérie 2008**.

8) Blue Angel, **The Blue Angel at a Glance**, 12/06/2012 http://www.blauer-engel.de/en/blauer_engel/whats_behind_it/index.php

9) Christopher Bruce and Andrea Laroiya, The Production of Eco-Labels, **The Official Journal of the European Association of Environmental and Resource Economists**, Volume 36, Number 3, 2007.

10) Elham Rahbar, Nabsiah Abdul Wahid, Ethno-Cultural Differences and Consumer Understanding of Eco-Labels: An Empirical Study in Malaysia, **Journal of Sustainable Development,** Vol 3, No 3, 2010, Canadian Center of Science and Education.

11) European Commission Environment, **The concept of Eco-labels**, 14/02/2012,
http://ec.europa.eu/environment/gpp/gpp_and_eco_labels_en.htm

12) Gian Andrea Blengini, Deborah J. ShieldsSource , Green labels and sustainability reporting : Overview of the building products supply chain in ItalyType, **Management of Environmental Quality: An International Journal,** Volume: 21, Issue: 4, 2010.

13) Global Ecolabelling Network, **Introduction to Ecolabelling**, 12/02/2012, http://www.globalecolabelling.net/docs/documents/intro_to_ecolabelling.pdf

14) ISO 14021 (1999): Environmental labels and declarations -- Self-declared environmental claims, International Organisation for Standardisation (ISO), Geneve.

15) Komma Consultants bv, **Eco trade manual: environmental challenges for exporting to the European Union**, 1998, Rotterdam, CBI.

16) ministere des finance, direction generale des douane, **les réalisations des échanges extérieurs de l'algérie période : 1963–2010**, 12/03/2012, http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Evolution%20du%20commerce%20ext%C3%A9rieurs%20de%20l'Alg%C3%A9rie%201963_201O.pdf

17) Ministère des finances , Direction générale des douanes, **statistiques du commerce extérieur de l'Algérie , (période : 2009)** ,centre nationale de l'informatique et des statistiques .

18) O.N.S , **l'algerie en quelques chiffres , resultat 1998-1999** , n 30 , edition 2000.

19) Proto, et al, "Eco-labels: a sustainability performance in benchmarking?", **Management of Environmental Quality: An International Journal**, (2007), Vol. 18 Iss: 6.

20) SMK, Certificatie systeem voorduurzamere producten en diensten, 12/06/2012, http://www.smk.nl/nl/s357/SMK/Programma-s/Milieukeur/c324-Milieukeur

21) U.S. Environmental Protection Agency, **Introduction to Eco-Labels and Standards**, 12/02/2012, http://www.epa.gov/ooaujeag/standards/

22) williams, wendy , **eco-labelling: a socio-economic analysis**, doctoral thesis, wu Vienna university of economics and business, 2004.